

قرار حل الإلتراس بالمغرب سياسي قبل أن يكون رياضي

لا يختلف إثنان داخل المنظومة الكروية و خصوصا زوار الملاعب الوطنية أن الإلتراس ومنذ نشأتها في المغرب عام 2005 قد صنعت فرجة لا يمكن بأي حال من الاحوال نكرانها بحيث رسمت مجموعة من التيفوات و كذا المقاطع التشجيعية التي تبث الحماس في مدرجات ، و التي ربما لن تجد محبا لفريق معين إلا و يحفظها ، ناهيك عن قدرتها على تأطير الجماهير تحت لواء رايتها التشجيعية ، و كذا تنظيم رحلات لمساندة الفرق خارج قواعدها سواء في أرض الوطن أو خارجه ، هذا مع حملته من تقدم كبير في سلم ترتيب الجماهير المغربية عالميا ، كل هذا و أكثر يحسب لهذه المجموعات الخارجة عن القانون على حد تعبير القرار الذي أمر بحلها .

إن الكرونولوجية التاريخية لحل الإلتراس و ما حمله من أضرار على المستوى المادي لمجموعة من الفرق الوطنية ، ليس قرار رياضيا تمام لأن العارفين بفحوى القرار قد تأكدوا بالدليل الملموس أنه و فور السبت الأسود بملعب محمد الخامس بالدار البيضاء و ما خلفه من قتلى وجرحى و معتقلين في صفوف جمهور الرجاء البيضاوي بأنه قرار سياسي نابع من مقارنة أمنية جعلت من هذه الألتراس هي المدان الوحيد في هذه القضية و تداعياتها ، لكن الواقع يفرض علينا أن نجتمع و نللم الخيوط حتى نعلم جيدا جدوى هذا الخيار الذي يظل لحدود الساعة من وجهة نظري مجحف في حق هذه المجموعات نظرا لما قلت سالفًا.

إن المقارنة الأمنية التي إعتدتها وزارة الداخلية في معالجة هذا الملف ، و إستصدار قرار بمثل هذه القوة دون مراعاة و لا إشراك لجميع مكونات اللعبة ، و نخص بالذكر هنا الجمهور ، و عن مدى رضاه عن مثل هذه القرارات التي أبعثت بشكل كبير مجموعة من عشاق الساحرة المستديرة عن الميادين ، الذين كانوا يجدون في الحركية و المقاطع و الشعارات متنفسا لتعبير عنما يدور في كواليس الفرق ، إضافة إلى تقديم نقد مباشر للمؤسسات المسيرة للفرق الوطنية الشيء الذي لم يعد موجود الآن فلا المسيرين اليوم إستفادوا من مداخل الجمهور ، و لا هم إستفادوا من التقذ لبعض من يفترض فيهم الحرص على مصلحة الفرق ، ولعل ما يتم تداوله في أوساط الجماهير من أن المسيريين هم من أوائل من حرص على حل هذه الإلتراس لما كانت تشكله من صدام رأس لهم و كما يقال "تهناو" هو أمر صحيح .

إن محاولة إرغام الجماهير المغربية على قبول الأمر الواقع و التخلي عن الإلتراس لحدود الساعة يعد تحدي كبير لإرادة مجموعات ليست بالسهلة من سكان هذا الوطن ، الذين يحبون هذه الظاهرة الكروية التي نجحت و أنجحت معها كرة القدم مثلا في دول أمريكا اللاتينية ، على الرغم من المشاكل التي عاشتها هذه الدول مع الألتراس إلا أنها لم تفكر يوما في حلها و لكنها تترك هذا القرار من عدمه ينبع عن المسؤول الأول عن الكرة في هذه البلاد ، و هو ما يمثله عندنا الجامعة الملكية لكرة القدم و ليس أحد سواها ، و لا أظن أن هذه الأخيرة يمكنها إتخاذ مثل هذه القرارات فقط لكي يرتاح رجال الأمن من هؤلاء الجماهير الذين يقلقونهم بتواجدهم الكثير داخل الملعب .

إن الحل الوحيد لتفادي ما وقع في السابق مع الإبقاء على هذه الإلتراس هو إحداث فرق أمنية متخصصة في شغب الملاعب و تدريبها على كيفية التدخل و لما لا الإستفادة من خبرة الدول المتقدمة علينا كما و نوعا في هذا المجال ، و كذا إحداث بنية تحتية جيدة تلائم الجمهور و ليس مدرجات الإسمنة الفارغة من الكراسي ، مع تثبيت كاميرات مراقبة ترصد أي محاولة شغب هذا دون أن ننسى إحترام الجماهير و ليس التعسف عليها و محاولة نهرها عند الدخول و الخروج من الملاعب كأنهم قطع غنم و ليسوا جمهور جاء لمؤازرت فريقهم ، هذا غيظ من فيض و من أراد الحلول بعيدا عن سياسة القمع و فرض الأمر الواقع فلا بد أن يتعب كثيرا في سبيل إسعاد هذه الفئة .

إن كرة القدم التي تخلق السعادة لمجموعة واسعة من أبناء الشعب لم تكن يوما و سيلة نبرر بها شغب طبقة من أكلي الحبوب المهلوسة "المقربين" فهؤلاء الجانحين سوف تجدهم أينما حللت أو إرتحلت حتى في المدارس هناك جزء منهم ، إذا بهذا المنطق الذي اعتمد في معالجة هذا الموضوع نغلق المدارس و بهذا ننهي مشكل العديد من الأساتذة إلى غير رجعت .

إن محاولة إصاق شغب الملاعب بهذه المجموعات فقط دون البحث عن أصل المشكل و التعمق في حله هو ضرب من العبث الذي يصير البعض على التمسك به حتى بعد دستور 2011 ، الذي حدد مجموعة من الحريات التي لا يجب المساس بها و لعل قضية هذه الفئة التي تم هضمها هي بداية فقط لسلسلة التراجعات في حقوق الإنسان التي ربما لا نعلم ما الذي سيأتي بعدها فربما غذا نمنع من إبداء آرائنا كما منع هؤلاء من إبداء آرائهم حول هذه القضية و كما يقال "أكلت يوم أكل الثور الأبيض" .